تعيين الرواة عند المحدثين
المفهوم - الأسباب

إعداد

د. مستوره رجا حجيلان المطيري

أستاذ مشارك - قسم التفسير والحديث،

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،

جامعة الكويت، الكويت

تعيين الرواة عند المحدثين المفهوم – الأسباب

مستوره رجا حجيلان المطيري .

قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت.

البريد الإلكتروني: Mastora.r.m@azhar.edu.eg

الملخص:

يدور البحث حول بيان مفهوم تعيين الرواة عند المحدثين، مع بيان أسباب هذا التداخل والتشابه والاختلاط في أسمائهم، لما له من أهمية كبيرة في تحديد أسمائهم وتشخيص ذواتهم، ومن ثم تحديد رتبهم جرحاً وتعديلاً وهو أحد شروط قبول الحديث أو رده فيما بعد.

جاءت الدراسة لتحرير مفهوم شاع بين المحدثين دون أن يصطلحوا له اسم معين، ألا وهو تعيين الرواة ثم بيان الأسباب التي دفعت هؤلاء المحدثين إلى النظر والاهتمام بتعيين هؤلاء الرواة والتي تعود في مجملها إلى ثلاثة أسباب، ألا وهي:

الخطأ في اسم الراوي وله صور عدة، وتعدد أوصاف الراوي، وذكر الراوي مهملاً عند الرواية.

وقد تكون البحث من مقدمة ومبحثين: المبحث الأول: بيان مفهوم تعيين الرواة عند المحدثين وأهمية النظر فيه.

والمبحث الثاني: جاء فيه ذكر الأسباب المجملة لتعيين الرواة عند المحدثين، ثم خاتمة فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وبعض المقترحات وأهم المصادر والمراجع والفهرس.

اتبعت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي.

أفاد البحث النتائج التالية: ألا وهي بيان جهود المحدثين العظيمة في تعيين

الرواة من خلال تحرير هذا المفهوم وبيان أهمية النظر فيه عند المحدثين.

كذلك بيان أهم الأسباب التي دعت هؤلاء المحدثين إلى تتبع أسماء الرواة، وتعيينها مع بيان أن الخطأ في اسم الراوي يعد من أهم الأسباب التي دفعت المحدثين إلى النظر في تعيين الرواة وله صور كثيرة كما في جاء في البحث.

العناية بتتبع الوسائل التي اعتمدها المحدثون لتعيين هؤلاء الرواة مع بيان المنهج الذي ساروا عليه.

الكلمات المفتاحية: رواة – محدثون – تعيين – أسباب – جهود.

Appointing narrators according to the modernists - the concept - the reasons

Mastura Raja Hujailan Al-Mutairi
Department of Interpretation and Hadith, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Kuwait
Email: Mastora.r.m@azhar.edu.eg

Abstract :
The research revolves around the statement of the concept of appointing narrators when the modernists, with a statement of the reasons for this overlap, similarity and mixing in their names, because of its great importance in determining their names and self-diagnosis, and then determining their ranks wound and modification, which is one of the conditions for accepting the hadith or its response later.
The study came to edit a concept common among the modernists without giving it a specific name, namely the appointment of narrators and then explaining the reasons that prompted these modernists to consider and pay attention to the appointment of these narrators, which are due in their entirety to three reasons, namely:
The error in the name of the narrator has several pictures, and the multiplicity of descriptions of the narrator, and the narrator's mention is negligent when narrating.
The research consisted of an introduction and two sections: The first topic: a statement of the concept of appointing narrators when the modernists and the importance of considering it.
The second section: mentioned the reasons outlined for the appointment of narrators when the modernists, and then a conclusion in which the most important findings of the research of the results and some proposals and the most important sources, references and index.

I followed the descriptive and analytical inductive approach.
The research reported the following results: namely, the statement of the great efforts of the modernists in appointing narrators by editing this concept and showing the importance of considering it among the hadiths.
As well as a statement of the most important reasons that led these hadiths to follow the names of the narrators, and assign them with a statement that the error in the name of the narrator is one of the most important reasons that prompted the modernists to consider appointing narrators and has many pictures as stated in the research.
Taking care to follow the means adopted by the hadiths to appoint these narrators with an indication of the method they followed.
Keywords: narrators – modernizers – appointment – reasons – efforts.

المقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فمن المعلوم أن عناية المحدثين بحديث رسول الله ﷺ ظهرت في بدايات الرواية، وكانت قائمة على تسمية الراوي فقط لأجل الوقوف على عدالته حيث اشتهرت مقولة ابن سيرين: «سموا لنا رجالكم» فلا ينسب إلى الرسول ﷺ أي حديث باطل أو كذب. إلا أنه بعد انتشار الرواية، وكثرة أعداد الرواة، وتشابه أسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، اتجهت جهود المحدثين إلى تعيين هؤلاء الرواة من خلال التعريف بهم أو التمييز فيما بينهم. من خلال اعتماد طرق ووسائل مختلفة – ليس هذا محل بسطها – تبين أسباب هذا التداخل والاختلاط بين أسماء الرواة تساعد على تشخيص ذواتهم. وهي أسباب كثيرة إلا أنها في مجملها تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسة تم بيانها في صفحات الدراسة التي بين أيدينا.

- **أسئلة البحث:**

١ – ما مفهوم تعيين أسماء الرواة عند المحدثين.

٢ – ما الأسباب المجملة التي دعت المحدثين إلى الاهتمام بتعيين الرواة.

- **أهداف البحث:**

١ – تحرير مفهوم شاع عند المحدثين ألا وهو «تعيين الرواة».

٢ – بيان الأسباب التي دفعت هؤلاء المحدثين إلى الاهتمام بتعيين أسماء الرواة والتي تعود في مجملها إلى ثلاثة أسباب:

الأول: الخطأ في اسم الراوي وله صور عدة.

الثاني: تعدد أوصاف الراوي.

الثالث: ذكر الراوي مهملاً عند الرواية.

- **منهج البحث:**

اتبعت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي لتحقيق الأهداف السابقة من خلال النظر في معاجم اللغة المختلفة لتحرير مفهوم تعيين الرواة عند المحدثين. ولبيان أهم الأسباب وأشهرها التي دفعت المحدثين لتتبع الرواة وتعيين أسمائهم من خلال استقراء كتب العلل والرجال وعلوم الحديث.

- **إضافة البحث:**

حصر أسباب تعيين الرواة عند المحدثين في ثلاثة أسباب جوهرية ذكرتها في البحث.

- **خطة البحث:**

- **المقدمة.**
- **المبحث الأول:** مفهوم تعيين الرواة عند المحدثين وأهميته.
  - **المطلب الأول:** مفهوم تعيين الرواة.
  - **المطلب الثاني:** أهمية النظر في أسماء الرواة وتعيينها عند المحدثين.
- **المبحث الثاني:** الأسباب المجملة لتعيين الرواة عند المحدثين.
  - **المطلب الأول:** الخطأ في اسم الراوي.
  - **المطلب الثاني:** تعدد أسماء الراوي الواحد.
  - **المطلب الثالث:** ذكر الراوي مهملاً.
- **الخاتمة.**
- **المراجع.**

- **الدراسات السابقة:**

- تميزت دراسة الباحث بجمع أهم الأسباب المجملة التي دفعت المحدثين إلى الاعتناء والاهتمام بتعيين أسماء الرواة وإن كانت هناك دراسات أخر اعتنت كذلك بتعيين أسماء الرواة ممن لهم وصف مخصوص كالمهمل والمبهم والمتفق والمفترق وغيرها وهي كثيرة أشير إلى بعض منها وهي كالآتي:

أولاً: بيان المبهم عند المحدثين في السند والمتن وأثره في الحكم على الحديث، هيام عبدالباسط محمد عبدالغني، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في الإسكندرية، مجلد ٢١، عدد١، ص١٠٧ – ص١٩٦.

حيث عرفت معنى المبهم لغة واصطلاحاً وبينت أقسامه ثم أشارت إلى نشأة الفن وبينت الفرق بين المبهم والمهمل والمجهول وحكم رواية المبهم، وذكرت أسباب الإبهام في السند والمتن، أما في السند فذكرتها بشكل مختصر جداً؛ لكونها متعلقة بموضوع الإبهام فقط، انظر ص١٤٦ من البحث.

ثانياً: البيان والتبين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين د. محمد بن تركي التركي. ذكر فيه الوسائل والقواعد التي تساعد على تمييز الرواة المهملين في السند ولم يتطرق إلى الأسباب.

ثالثاً: المتفق والمفترق طرق تمييزه وخطورة إغفاله، د. حسن علي محمد فتحي، نشر في مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية – العدد ٢٧ – أبريل ٢٠٠٩.

تعرض فيه إلى تعريف المتفق والمفترق وطرق تمييز المتفق والمفترق وخطورة إغفاله ولم يذكر الأسباب.

- **<u>حدود البحث:</u>**

- البحث يدور حول بيان مسألتين فقط ، الأولى بيان مفهوم تعيين أسماء الرواة عند المحدثين. والثانية بيان أهم الأسباب التي دعت المحدثين إلى الاهتمام بتعيين أسماء الرواة.

المبحث الأول: مفهوم تعيين الرواة عند المحدثين وأهميته

المطلب الأول: مفهوم تعيين الرواة:

ذكر أهل اللغة أن لفظة (عيّن) لها معان عدة في اللغة ليس هذا محل بسطها، وإنما المراد المعنى منها التالي ألا وهو:

تخصيص الشيء من الجملة وهو معنى عام يتناول كل شيء.

«قال الصاحب بن عباد (٣٨٥هـ): وما عيّن لي شيء: أي لم يدلني على شيء ولم يبين»(١).

و«قال الفارابي (٣٩٨هـ): تعيين الشيء تخليصه من الجملة»(٢).

و«قال الزبيدي (١٢٠٥هـ): ثم قال: والعين حقيقة الشيء، يقال جاء بالأمر من عين صافية أي من قصة وحقيقته. والعين الخالص الواضح. يقال جاء بالحق تعيينه أي خالصاً واضحاً»(٣)، «تعيين الشيء تخصيص من الجملة»(٤). و«قال الشيباني: والتعيين: تقول تعينت أمر القوم فعلمته»(٥).

أفادت المعاني اللغوية السابقة لكلمة «تعيين» أنها تعني البيان

---

(١) ابن عباد، الصاحب، المحيط في اللغة، تحقيق الشيخ محمد حسين آل ياسين، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤)، ج: ٢ ، ص:١٦٢ .

(٢) الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصّحاح، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩)، ج: ٥، ص:١٧٤١.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، من جواهر القاموس، تحقيق علي شيرى، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، ج: ١٨، ص: ٤١٠ و٤١١ .

(٤) الزبيدي، تاج العروس، ج: ١٨، ص:٤١٠.

(٥) الشيباني، كتاب الجيم، معجم لغوي تراثي، ترتيب وتحقيق عادل عبدالجبار، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٣)، ص: ٣٢٦.

والدلالة والإرشاد إلى الشيء المراد تعيينه، لأجل تخصيصه من جملة أشياء أو أمور متعددة بحسب الوصف الذي يتصف به مما يفيد العلم به.

وهذا حقيقة المنهج الذي سار المحدثون عليه لأجل تعيين أسماء الرواة، دون أن يصطلحوا له تعريفاً خاصاً به. فعملهم قائم على البحث والتحري والنظر في الرواة، الذين ذكروا في الأسانيد غير معرفين أو غير مميزين عن غيرهم للدلالة عليهم وبيان ذواتهم، من خلال جمع كل ما يتعلق بهم من معلومات وبيانات مختلفة، تدل على ذواتهم مع الحرص كذلك على النظر في القرائن المختلفة المحيطة بكل راو على حده، ثم بعد ذلك تخصيصه وتعيينه عن غيره من الرواة الآخرين. مما يُعد استقراءً شاملاً لحال الراوي ووصفه.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن بيان مفهوم تعيين الرواة عند المحدثين بأنه:

«استفراغ الوسع وبذل الجهد في البحث والتنقيب عن أسماء الرواة المذكورين في الأسانيد غير معرفين أو غير مميزين لأجل تشخيص ذواتهم وتمييز بعضهم عن بعض ومن ثم إزالة اللبس والخطأ والاشتباه الذي يقع في أسمائهم ». كتعيين المهمل والمبهم والمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمشتبه بالمقلوب وغيرها.

ولا أعني بالأسماء مجرد الأسماء التي تدل على الذات العلمية فقط، وإنما قد تكون كنى أو ألقاب أو أنساب أو غير ذلك. وهي جهود أظهرت مصطلحات جديدة في علوم الحديث لم تكن معروفة أو معلومة من قبل أطلق عليها علوم أسماء الرواة فيما بعد.

المطلب الثاني: أهمية النظر في أسماء الرواة وتعيينها عند المحدثين:

من المعلوم أن المحدثين اهتموا واعتنوا منذ بدء الرواية بالتفتيش عن الإسناد، والسؤال عن نقلته، لأجل تمييز من يصح خبره ومن لا يصح، وكان

في بدايته قاصراً على تسمية الراوي فقط للوقوف على عدالته «قال ابن سيرين: ما كانوا يسألون عن الإسناد – فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم»(١).

فلما انتشرت الرواية في الأمصار، وكثرت أعداد الرواة وتشابهت أسماءهم، بل وصارت في بعض الأحيان لا تذكر على وتيرة واحدة في الأسانيد، فقد يذكر الراوي أحياناً باسمه وأحياناً بكنيته وأحياناً بلقبه فتح ذلك باب التداخل والتشابه والاختلاط بين تلك الأسماء فاحتاج المحدثون إلى ضبطها حتى لا يقعوا في الاشتباه الذهني عند مراجعة تلك الأسماء وحفظها ومدارستها.

قال النيجرمي: «وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده شيء يدل عليه»(٢).

وظهر هذا الاهتمام واضحاً في كتب المتقدّمين، مثل كتب العلل والتواريخ والسؤالات، والتي ضبط فيها مصنفوها أسماء هؤلاء الرواة، إما من خلال التعريف بهم أو التمييز فيما بينهم دون ذكر مسميات أو مصطلحات مخصوصة متعلقة بتلك الأسماء كما ظهر لاحقاً كالمهمل والمتفق والمفترق والمتشابه وغير ذلك.

وسبب عناية المحدّثين واهتمامهم بضبط أسماء الرواة وتعيينها حتى

---

(١) مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي (بيروت: دارالكتاب العربي، ١٩٨٣) ج:١ ص:٨٤.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٣)، (د.ط)، ج: ١ ص: ٤١٧ – ٤١٨.

لا يشتبه الثقة بالضعيف أو العكس كما قال ابن حجر: «ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته»[١]، أو يظن الراوي الواحد اثنان أو ثلاثة عند الرواية لأجل اختلاف أوصافه مما يترتب عليه الجهالة بأمره عند تغير وصفه وهذا كله مدخل لإعلال الحديث ورده فيما بعد.

«قال المعلمي (من المعاصرين): والأسماء كثيراً ما تشبه ويقع الغلط والمغالطة فيها»[٢].

ومثال ذلك: ما رواه أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي وهو أحد الثقات عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين، قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع عنه أبو أسامة. ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم وهو من ضعفاء الشاميين.

فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبدالرحمن بن يزيد. فظن أبو أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول:

«حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر. فوقعت المناكر في رواية ابن أسامة عن ابن جابر. وهما ثقتان. فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد»[٣].

---

(١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق مجدي فتحي السيط مصطفى ستات، (مصر: دار التوفيقية للطباعة والنشر)، ج: ١، ص: ٣٠٤.

(٢) المعلمي، التنكيل بما في تأنيث الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر، ٢٠١٠)، ط٤، ج: ١، ص: ٦٢.

(٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج:١، ص:٣٠٤.
قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر: لا أعلم أحداً من أهل العراق. يحدث عنه والذي يروى عنه أبو أسامة وحسين الجعفي واحد وهو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم. لأن أبا أسامة روى عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ==

وهذا الغلط والاشتباه في أسماء الرواة مرده ومرجعه لأسباب كثيرة انتبه لها المحدثون ووقفوا عليها من خلال النظر والاستقراء والتفتيش عن رجال الأسانيد بالبحث والسؤال والمذاكرة والوقوف على القرائن المختلفة المحيطة بكل راو على حدة، والتي في مجملها تعود إلى ثلاثة أمور سأذكرها في المبحث الثاني.

==

القاسم عن أبي أمامة خمسة أحاديث أو ستة أحاديث منكرة لا يحتمل أن يحدث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر مثله، ولا أعلم أحداً من أهل الشام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديث شيء».

انظر كتاب العلل لابن أبي حاتم: ٥٢٧/٢.

المبحث الثاني: الأسباب المجملة لتعيين الرواة عند المحدثين

مـن المعلـوم أن عنايـة المحـدثين واهتمـامهم بضـبط أسـماء الـرواة وتعيينها، إنما ظهر نتيجة للاختلاف الذي يقع في أسماء هؤلاء الرواة عند الرواية. حيث تتنوع الصور التي يذكره فيها اسم الراوي فقد يذكر باسمه وتارة بكنيتـه أو بكنيـة غير معروف بها أو بلقبـه أو بنسبه أو غيـر ذلـك. وهذا التعدد والتنوع في اسم الراوي الواحد مرده لأسباب كثيرة تقع ممن يروى عنه إلا أنها في مجملها تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي كالآتي:

المطلب الأول: الخطأ في اسم الراوي:

انتبه أئمة الحديث إلى وقوع أخطاء في أسماء الرواة، سواء كانت تلك الأخطاء في الأسانيد أم عند الرواية. وهذا كثير جداً، ويقع من الأئمة أو الرواة على حد سواء. وقد ظهر ذلك واضحاً جلياً في المصنفات الحديثة المتنوعة كالعلل والسؤالات وغيرها، بل حرص بعض الأئمة على تعقب غيرهم من الأئمة في بيان وتصحيح الخطأ الذي يقع في أسماء الرواة، كما فعل الخطيب البغدادي في كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق» حيث تتبع البخاري في كتابه التاريخ الكبير وبين الأخطاء والأوهام التي وقع فيها في بعض أسماء الرواة.

مثال ذلك أن البخاري فرق في كتابه «التاريخ الكبير»[1] بين آسيد وأسيد وجعلهما اثنين.

قال الخطيب البغدادي في الوهم الثامن عشر: «وقد وهم في إفراد هذه الترجمة عن الترجمة الأولى لأنهما لرجل واحد، ووهم أيضاً في ذكره

(١) البخاري: التاريخ الكبير: ٢/ ص١١ و ص٤٧.

أولاً بفتح الألف، لأنه أسيد بن رافع بن خديج بالضم لا غير»[١].

ومن المعلوم أن الخطأ في اسم الراوي أحد مداخل إعلال الحديث ورده، وهو يعتبر السبب الرئيسي في تداخل أسماء الرواة واختلاط بعضها ببعض وله صور عدة منها:

أولاً: الوهم في اسم الراوي:

من المقرر عند المحدثين أن الوهم في اسم الراوي مرده إلى اختلال في الضبط عند الراوي وله صور عدة منها: أن يذكر اسم الراوي مقلوباً، ومثاله ما رواه ابن أبي حاتم حيث قال: «سألت أبي وأبا زرعه عن حديث رواة شعبة عن مسلم بن أبي مريم عن عبدالرحمن بن علي عن ابن عمر أنه رأى رجلاً يعبث في صلاته...» فقالا: هذا وهم، وهم فيه شعبه، إنما هو علي بن عبدالرحمن المعاوي[٢].

وعبدالرحمن بن علي الذي وهم فيه شعبه هو عبدالرحمن بن علي بن شيبان الحنفي اليماني «ثقة»[٣] من الثالثة. لم يرو عن ابن عمر. وإن كان من طبقته. أما علي بن عبدالرحمن المعاوي الأنصاري الذي ذكره أبو حاتم فهو ثقة من الرابعة أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي[٤].

وأيضاً ذكر ابن أبي حاتم: قال: سألت أبي عن حديث رواه أبو نعيم

---

(١) انظر الخطيب البغدادي: كتاب موضع أوهام الجمع والتفريق ٥٨/١.

(٢) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، العلل، (مطابع الحميضي، ٢٠٠٦م)، ط١، ج: ٢، ص: ١٧٠.

(٣) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (بيروت: دار المعرفة) ص: ٣٧٩.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: ٤٣٤.

عن سفيان عن ابن جريج عن يحيى بن عبيد عن أبيه عن السائب بن عبدالله قال: رأيت النبي ﷺ بين الركن اليماني والحجر الأسود يقول: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة». فقال أبي: هذا خطأ، أخطأ فيه أبو نعيم إنما هو يحيى بن عبيد عن أبيه عن عبدالله بن السائب قال: رأيت النبي ﷺ...»[1]. حيث قلب أبو نعيم اسم الراوي عبدالله بن السائب إلى السائب بن عبدالله. وهذا النوع من القلب في اسم الراوي أطلق عليه أئمة الحديث مصطلح «المشتبه بالمقلوب».

ثانياً: أخذ الحديث حال المذاكرة:

من أسباب الخطأ في اسم الراوي أخذ الحديث حال المذاكرة، وأعنى بها المذاكرة التي تقع بين الشيخ وتلاميذه. ذلك أن هذا النوع من المذاكرة[2] لا يضبط فيه الحديث سنداً ولا متناً لأجل السرعة والاختصار. لذلك حذر الأئمة من أن يروي عنهم تلاميذهم شيئاً من هذه المذاكرة.

قال أبو زرعه: «لا تكتبوا عني بالمذاكرة فإني أخاف أن تحملوا خطأ، هذا ابن المبارك كره أن يحمل عنه بالمذاكرة..»[3]، وعن عبدالرحمن بن مهدي قال: «حرام عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثاً لأني إذا ذاكرت

---

(١) ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ج: ٣، ص: ٢٠٥.

(٢) ينبغي العلم أن المذاكرة عند المحدثين تتنوع مقاصدها. فهناك مذاكرة المقصود منها تثبيت المحفوظ، وهناك مذاكرة يراد منها السرعة والاختصار وهذا النوع من المذاكرة قد يكون مدخلاً لجرح الراوي وهي المذاكرة المشار إليها في ثنايا البحث الذي معنا. وهناك مذاكرة خاصة تقع بين الأئمة يقصد بها السؤال والتصحيح والاستدراك والضبط.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، خرج أحاديثه وعلق عليه محمد أيمن الشبراوي، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦)، ج: ١٠، ص: ٢٦٠.

تساهلت في الحديث»[١].

ومن الأمثلة التي تدل على وقوع خطأ في اسم الراوي عند المذاكرة، ما قاله علي بن المديني: «ذاكرني بعض أصحابي بحديث عن أبي ذئب عن عبدالله بن رافع، وهذا خطأ، وإنما هو عبدالله بن أبي رافع أنه صلّى خلف أبي هريرة فقرأ: «إذا السماء انشقت» فسجد فيها[٢].

وقال الآجري في سؤالاته لأبي داود: قلت لأبي داود سماك بن حرب عن أبي صالح. من أبو صالح؟ قال: باذام. قلت إنك سُئلت عنه منذ أيام فقلت ذكوان، قال: إن كنت قلته فقد أخطأت، هو باذام هو باذام[٣].

ثالثاً: التصحيف في الاسم:

من مظاهر الخطأ في اسم الراوى التصحيف في الاسم، قال علي بن المديني: أشد التصحيف، التصحيف بالأسماء[٤] ولا يضبط هذا النوع من التصحيف إلا بالنقل والحفظ.

عن عبدالله قال حدّثني أبي قال حدثنا وكيع عن سفيان عن عطاء بن

---

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: ٢، ص: ٣٧ .

(٢) ابن المديني، علي، سؤالات محمد بن أبي شيبة، دراسة وتحقيق: موفق بن عبدالله القادر، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٤)، د.ط، ص: ١٦٣. والحديث أخرجه البخاري في الصحيح – كتاب الآذان – باب الجهر بالعشا – ص١٦٩ – ح٧٦٦، عن معتمر عن أبيه عن بكر وهو ابن عبدالله عن أبي رافع وهو نفيع الصائغ عن أبي هريرة.

(٣) الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم السبتوي، (بيروت: مؤسسة الريان، ١٩٩٧)، ص: ٦٠.

(٤) الهروي: معجم مشتبه أسامي المحدثين – تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري، (القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص: ٦.

السائب عن القاسم بن أيوب، وقال وكيع: كان سفيان يقول: ابن أيوب. ثم قال حدثني أبي قال حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين بن عبدالرحمن عن القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير، قال أبي: وقال وكيع مرة: القاسم بن أيوب، وكذا قال سفيان، قال أبي أي أحمد بن حنبل: وإنما هو القاسم بن أبي أيوب.

ثم قال حدثني أبي قال: حدث عنه هشيم ولم يسمع منه، وحدث عنه أصبغ بن زيد وشعبة والصواب القاسم بن أبي أيوب(١).

وقال عبدالله حدثني أبي قال حدثنا وكيع عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبدالله بن أبي كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس، قال أبي: كذا قال وكيع وهو خطأ. قال أبي: إنما هو عبدالله بن كثير(٢).

وروى الحاكم بسنده إلى شعبه قال أخبرنا عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن المندلي أو ابن أبي المندلي. قال فذكرته لأيوب فقال هو حجر المندلي عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ «العمرى للوارث». قال الحاكم: وهذا مما وهم فيه شعبه وصحف في الأقاويل الثلاثة إنما هو حجر بن قيس المدري(٣).

---

(١) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، فهرسه واعتنى به محمد حسام بيضون، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٠)، ج: ١، ص: ٩٥.

(٢) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، ص: ٩٥.

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث، شرح ومراجعة سعيد محمد اللحام، (بيروت: دار مكتبة الهلا، ١٩٨٩)، ص: ١٩٥.

رابعاً: ندرة انتشار اسم الراوي:

أن يكون اسم الراوي نادراً قليل الانتشار بين الناس ويشبه الأسماء المعروفة المشهورة، سواء كان اسم أو كنية أو لقب لم يسم ولم يعرف به غيره. فيلتبس على الناس معرفته أو تمييزه عن غيره، فيخطؤون في تسميته ومثاله: الراوي أجمد بن عجيان الهمذكي، أجمد بالجيم. والراوي جبيب بن الحارث. إذ قد يشتبه على الرواة اسم أجمد أو جبيب فيظنون أنه أحمد أو حبيب. والراوي تعلى حيث ينطق البعض يعلىٰ خطأ. وهذا بدوره ساهم في نشأة مصطلح «الأسماء المفردة».

قال ابن الصلاح: «والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيه والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاص فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار»[(١)].

خامساً: الاشتراك في الاسم:

من أسباب اهتمام المحدثين بتعيين الرواة الاشتراك والتشابه الذي يقع بينهم في الأسماء والكنى والألقاب والأنساب. وهذا بدوره يوعر الطريق في التمييز بين تلك الأسماء ومعرفة أصحابها. وهذا التشابه في الأسماء اصطلح له المحدثون اسم «المتفق والمفترق» و«المؤتلف والمختلف».

- أولاً: المتفق والمفترق:

إن الاتفاق بين أسماء الرواة له صور عدة، فقد يتفقون في الاسم الأول والثاني وقد يتفقون في الأول والثاني والثالث أو في الكنى أو في الألقاب وقد يجمعهم عصر واحد أو بلد واحد. وهو باب واسع، وأثره يظهر

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م)، ص: ٣٢٦.

عندما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيف.

سئل أحمد بن حنبل عن عبدالرحمن بن إسحاق، قال: الكوفي؟ ضعيف. وعن عبدالرحمن بن إسحاق البصري الذي يروى عن الزهري ليس به بأس. وكذا قد تتفق كنى الرواة فلا يميز بينهم إلا بعد النظر والبحث والسؤال. ومثال ذلك من كنيته أبو عثمان. فقد اشترك عدد من الرواة في هذه الكنية وتقاربت عصورهم.

وهم كثر[١]، قال عبدالله بن أحمد سألت أبي عن أبي عثمان الذي روى عنه مطرف أما اسمه فقال: عمرو بن سالم[٢]. بل منهم من اسمه كنيته وهو أبو عثمان بن سنّه الخزاعي. الدمشقي مقبول من الثانية. وأبو عثمان بن يزيد شيخ لابن جريح مجهول من الخامسة[٣].

وهذا الاتفاق في الكنية وعدم التمييز متى تكون اسماً للراوي يعرف بها، ومتى تكون كنية له، يستلزم الوقوع في الخطأ عند الرواية في تعيين الراوي وتمييزه عن غيره لذلك اهتم أئمة الحديث بتتبع الأسماء والكنى وفصلوا القول فيها ومن أشهرهم ابن الصلاح.

وأيضاً أسوق مثالاً لمثل هذا النوع من الاتفاق في الأسماء. حيث أعلّ فيه أبو حاتم حديث عثمان بن عفان ﷺ عن النبي ﷺ «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم ومثل بمثل ووزن بوزن»[٤].

من طريق ابن لهيعة عن بكير عن سالم بن عبدالله عن أبي سعيد.

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: ٦٨١ – ٦٨٢ .

(٢) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، ج: ١، ص: ٨٥.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: ٦٨١.

(٤) ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ج: ٣، ص: ٦٤٢، رقم ١١٧٥.

والسبب أن سالم بن عبدالله المذكور في السند السابق ليس هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب ﷺ أحد الفقهاء السبعة وإنما هو سالم بن عبدالله النصري أبو عبدالله المدني وهو صدوق كما قال ابن حجر[١].

وهما وإن تعاصرا واتفقا بالاسم إلا أنهما يختلفان في الشيوخ والتلاميذ حيث أن بكير وهو بكير الأشج لم يرو عن سالم بن عبدالله بن عمر وإن كان من تلاميذه ابن لهيعة[٢].

وأيضاً ما ذكره عبدالله قال حدثني أبي قال حدثنا إبراهيم بن خالد قال حدثنا رباح عن عمر بن حبيب أنه رأى عطاء يُقعي إذا رفع رأسه من السجدة الأولى، قال عمر: وكان طاوس يقعي إذا رفع رأسه من السجدة الأولى، قال عمر: وحدثني سليمان الأحول أنه قال: سمعت أبا عياض ينهى عن ذلك، فقال طاوس: خرجت خوارج أبي عياض. قال أبو عبدالرحمن: عمر بن حبيب ليس هو القاضي، هذا مكي[٣].

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: ٢٦١.

(٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢)، ج:١٠، ص: ١٥٤، ترجمة ٢١٥٠، ج: ١٥، ص: ٤٨٧ ترجمة عبدالله بن لهيعة.

(٣) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، ص: ٩٨/١ .

- ثانياً: المؤتلف والمختلف:

أيضاً يأتي الاشتراك والتشابه بين الأسماء بسبب الاتفاق في الخط والاختلاف في النطق وهو ما اصطلح عليه المحدثون بـ «المؤتلف والمختلف» وسببه التصحيف.

قال الهروي (-٤٣٨هـ): «يعد هذا العلم من أهم علوم الحديث النبوي إذ بمعرفته يتجنب الوقوع في الخطأ والوهم، والتمييز بين الرواة. وعدم التباس راوياً بآخر والتمرس بمعرفة أحوال الرجال والرسوخ فيه.

ومثال ذلك ما رواه العسكري بسنده إلى مجاهد أنه قال: أتيت خالد بن القاسم المدائني فقال: حدثني ليث بن سعد عن محمد بن يحيى بن حبّان فقلت: حبَّان فقال: حَبَّان وحِبّان واحد: فقمت وتركته[١].

وقال أيضاً حدثني ابن الحجاج حدثنا أحمد بن علي الأبار قال: ذكرت لمجاهد بن موسى سعيد بن داود الزنبرى قال: ذاك لا يدري أي شيء يحدث قال: حدثنا سفيان عن عمرو عن نخاله. يريد بجاله. قلت أنا: هو بجاله بن عبده كاتب جزء بن معاوية «مكي ثقة» روى عن ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار[٢].

وأيضاً ما رواه أحمد بن حنبل قال: وقال لنا وكيع في حديث سلام بن مسكين: عن عقيل بن طلحة عن أبي جزى. كذا قال وكيع: جُزَيّ، قال أحمد: إنما هو جُرَيْ[٣].

---

(١) العسكري، تصحيفات المحدثين، دراسة وتحقيق محمود أحمد ميره، (بيروت: دار البشاير، ٢٠١٧)، ط٢، ج: ١، ص:٨.

(٢) العسكري، تصحيفات المحدثين، ج:١، ص:١٠.

(٣) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، ج:١، ص:٢١٠.

المطلب الثاني: تعدد أسماء الراوي الواحد:

من المعلوم أن الاسم هو ما يطلق على الذات العلمية التي يعرف بها الشخص. إلا أن هذا ليس مطرداً في كل الرواة. فقد يعرف الراوي بكنيته أو لقبه أو نسبه وأحياناً تتعدد كنى بعض الرواة فيشتهر بإحدى الكنى ولا يعرف بالكنية الثانية أو يعرف بلقبه دون اسمه وهكذا. وهذا بدوره يوعر الطريق في تمييز مثل هذا النوع من الرواة فيما إذا ذكروا بأسماء أو كنى مختلفة أو بنسبه غير معروفين بها. وغالباً ما يقع ذلك من قبل المدلسين – وإن كان يقع من غيرهم كذلك – الذين يعمدون إلى تغيير أسماء شيوخهم بأسماء وكنى وألقاب غير معروفين بها حتى لا يعرفوا لأسباب عدة ليس هذا محل بسطها وهو ما اصطلح عليه المحدثون بتدليس الشيوخ(١). فانتبه المحدثون لهذا الأمر فعددوا أسماء وأوصاف الرواة المختلفة وتتبعوها وجمعوها وأشاروا إليها في مصنفاتهم وتواليفهم المختلفة. واصطلحوا له «من ذكر بأسماء أو نعوت متعددة»(٢).

قال السخاوي روى الحارث بن أبي أسامة عن أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان ابن أبي الدنيا الحافظ الشهير صاحب التصنيف. فلكون الحارث أكبر منه قال فيه مرة: عبدالله بن عبيد ومرة عبدالله بن سفيان ومرة أبو بكر بن سفيان ومرة أبو بكر الأموي(٣). وهذا التعدد في

---

(١) تدليس الشيوخ: «أن يروى المحدث عن شيخ حديث سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف» انظر ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: ٦٦.

(٢) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: ٣٢٣.

(٣) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن ==

أسماء وأوصاف الراوي الواحد يجعله في عداد المجهولين والمجهول مختلف في الاحتجاج به كما هو معلوم عند المحدثين أو يلبس على السامع معرفة عين الراوي فيظنه اثنان.

وقد ذكر البلقيني مثالاً لأحد فقهاء الشافعية عد الزهري وابن شهاب شخصين مختلفين وهما واحد: «ومما يلتبس أقل من ذلك أن يذكر لشخص بنسبة واحد كالزهري، ثم يذكر باسمه في موضوع آخر. فيظن من لا خبرة له أنهما اثنان كما جرى لبعض فقهاء الشافعية وجد في موضع خلافاً للزهري وفي آخر خلافاً لابن شهاب فجمع بينهما لاعتقاده أنهما شخصان فقال: خلافاً لابن شهاب والزهري[1]. وسئل أحمد: أبو إسحاق السبيعي عن الأشعث صاحب التوابيت فقال: هو الأشعث بن سوار، يقال له: «أشعث النجار – يعني ينجر التوابيت»[2].

المطلب الثالث: ذكر الراوي مهملاً:

يرد كثيراً عند الرواية ذكر الراوي مهملاً وهو من يذكر باسمه فقط أو كنيته أو لقبه، مع وجود من يشترك معه في هذا الاسم أو الكنية أو اللقب من نفس الطبقة. وهذا مشكل فلا يهتدى إليه إلا بعد البحث والنظر.

وإهمال اسم الراوي عند الرواية يظهر أثره على قبول الحديث أو رده فيما إذا كان هذا الراوي الثقة اتفق اسمه مع راو ضعيف آخر. وهذا هو

==

عثمان بن محمد، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، (دار الإمام الطبري، ، ١٩٩٢) ط٢، ج: ١٠، ص:٢٢٣.

(١) البلقيني، محاسن الاصطلاح، تحقيق عبدالقادر مصطفى المحمدي، (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٣)، ص: ٥١٥.

(٢) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، ج:١، ص:٢٩٥.

سبب اهتمام المحدثين بتعيين الراوي المهمل والوقوف على حاله. أما إن كان كل من الراويين المهملين ثقات فلا يضر عدم معرفتهما كثيراً. إلا عند التفرد بالرواية فلابد من معرفة من هو أكثر اختصاصاً بشيخه ليتوقف عليها قبول الرواية أو ردها فيما بعد.

فمثلاً الراوي عطاء كثير ما يرد في الأسانيد مهملاً، وتعيينه يحتاج إلى النظر في وسائل وطرق مخصوصة تساعد على تمييزه عن غيره. فقد يكون عطاء بن أبي رباح وقد يكون عطاء بن يسار وقد يكون عطاء بن مينا وقد يكون عطاء بن أبي ميمونة أو عطاء بن يزيد.

وهؤلاء متقاربون في الإسناد متفاوتون في المرتبة واشتركوا في الرواية عن أبي هريرة وقد ذكرهم الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل في باب القول في ترجمة المشكل المقصور علمه على أصحاب الحديث حيث أخرج في هذا الباب خمس روايات مختلفة من طرق مختلفة كلها تنتهي عطاء عن أبي هريرة وهذا مما يشكل تمييزه وذلك لأن الراوي عطاء في الأسانيد السابقة كلها ذكر مهملاً.

ومع ذلك عينهم الرامهرمزي حيث قال: «فأما الأول فعطاء بن رباح المكي والثاني عطاء بن يزيد الليثي، والثالث عطاء بن يسار والرابع عطاء ابن ميمونة والخامس عطاء بن مينا»[١].

وأيضاً ما رواه عبدالله قال حدثني أبي قال حدثنا عبدالرحمن بن مهدي قال حدثنا سفيان عن حبيب قال: رأيت سعيد بن جبير يقبل ابناً له رجل قال عبدالرحمن: فقلت لسفيان: حبيب بن أبي ثابت؟ قال لا، قلت: حبيب بن أبي عمرة؟ قال: لا، قلت فمن حبيب؟ قال: شيخ لنا. قال أبي:

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ط:٣، ص٣٣٣ – ص٣٣٥.

أظنه حبيب بن أبي الأشرس[١].

كذلك أخرج البخاري في صحيح – كتاب العلم – باب ما كان يتخولهم بالموعظة.. حيث قال: حدثنا محمد بن يوسف قال أخبرنا سفيان عن الأعمش...» الحديث.

قال الكرماني شارح صحيح البخاري أن سفيان المذكور في السند هو سفيان بن عينية[٢].

إلا أن هذا القول مردود وذلك أن سفيان المذكور هو سفيان الثوري لا ابن عينية بدلالة النظر إلى قرينه وهي أن شيخ البخاري محمد بن يوسف هو الفريابي وليس البيكندي والفريابي حين يطلق القول ويقول سفيان فإنه يعني الثوري لا ابن عينية قاله ابن حجر[٣].

دلت الأمثلة السابقة على أن ذكر الراوي مهملاً عند الرواية أحد أسباب انتباه المحدثين له والبحث والتفتيش عنه وتمييزه عن غيره. لأجل تعيينه والوقوف على حاله جرحاً وتعديلاً.

* * *

(١) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، ص:٩٥.

(٢) الكرماني: صحيح البخاري بشرح الكرماني، (دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١م)، ج:٢، ص: ٣٢.

(٣) ابن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مراجعة: قصي محب الدين – ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، (دار الريان للتراث، ١٩٨٦م) ج:١، ص: ١٩٥.

الخاتمة

وفي ختام بحث «تعيين الرواة عند المحدثين» المفهوم – الأسباب، أشير إلى النتائج التالية:

أولاً: دلّ البحث على جهود المحدثين العظيمة ودقتهم في تعيين أسماء الرواة وضبط أسمائهم وهذا من كمال نصحهم لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

ثانياً: تحرير وبيان مفهوم تعيين الرواة كمدلول شاع واشتهر استعماله بين أئمة الحديث وبيان أهمية النظر فيه عند المحدثين.

ثالثاً: الأسباب الواردة في البحث هي من أهم الأسباب التي دعت المحدثين إلى الاهتمام بتعيين أسماء الرواة والتي كان لها دوراً كبيراً في نشأة علوم أسماء الرواة.

رابعاً: يعد الخطأ في اسم الراوي والذي له صور كثيرة من أهم الأسباب التي دفعت المحدثين إلى الاهتمام بتعيين الرواة.

التوصيات:

أوصي بتتبع الوسائل التي اعتمدها المحدثون في تعيين أسماء الرواة وبيان المنهج الذي ساروا عليه.

* * *

المراجع والمصادر

١- ابن أبي حاتم، الرازي (٢٠٠٦م)، كتاب العلل، (تحقيق فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد وخالد الحريس)، مكتبة الملك فهد الوطنية.

٢- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، (١٩٨٦م)، علوم الحديث، (تحقيق: نور الدين عتر)، دار الفكر.

٣- ابن المديني، علي (١٩٨٤م)، سؤالات محمد بن أبي شيبة، (دراسة وتحقيق: موفق بن عبدالله القادر، مكتبة المعارف.

٤- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف)، دار المعرفة.

٥- ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (تحقيق: مجدي فتحي السيط مصطفى ستات)، دار التوفيقية للطباعة والنشر.

٦- ابن حجر، (١٩٨٦م)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (مراجعة: قصي محب الدين – ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)، دار الريان للتراث.

٧- أحمد بن حنبل، أحمد (١٩٩٠م)، الجامع في العلل ومعرفة الرجال، (فهرسه واعتنى به: محمد حسام بيضون)، مؤسسة الكتب الثقافية.

٨- ابن عباد، الصاحب (١٩٩٤م)، المحيط في اللغة، (تحقيق: الشيخ محمد حسين آل ياسين)، عالم الكتب.

٩- الآجري، (١٩٩٧م)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، (تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم السبتوي)، مؤسسة الريان.

١٠- البخاري، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية – بيروت.

١١- البلقيني، (٢٠١٣م)، محاسن الاصطلاح، (تحقيق: عبدالقادر مصطفى المحمدي)، دار ابن حزم.

١٢- الحاكم، (١٩٨٩م)، معرفة علوم الحديث، (شرح ومراجعة: سعيد محمد اللحام)، دار مكتبة الهلا.
١٣- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (١٩٨٣م)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (تحقيق: محمود الطحان)، مكتبة المعارف.
١٤- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (١٩٥٩م)، موضح أوهام الجمع والتفريق، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
١٥- الذهبي، (٢٠٠٦م)، سير أعلام النبلاء، (خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد أيمن الشبراوي)، دار الحديث.
١٦- الرامهرمزي، (١٩٨٤)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ط (٣)، (تحقيق: محمد عجاج الخطيب)، دار الفكر.
١٧- الزبيدي، (١٩٩٤م)، تاج العروس، من جواهر القاموس، (تحقيق: علي شيرى)، دار الفكر.
١٨- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، (١٩٩٢م)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (ط٢)، (تحقيق: علي حسين علي)، دار الإمام الطبري.
١٩- الشيباني، أبو عمر (٢٠٠٣م)، كتاب الجيم، معجم لغوي تراثي، (ترتيب وتحقيق: عادل عبدالجبار)، مكتبة لبنان ناشرون.
٢٠- العسكري، (٢٠١٧م)، تصحيفات المحدثين (ط٢)، (دراسة وتحقيق: محمود أحمد ميره)، دار البشاير.
٢١- الفارابي، (١٩٩٩م)، تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصّحاح ، دار إحياء التراث العربي.

٢٢- الكرماني، (١٩٨١م)، صحيح البخاري بشرح الكرماني (ط٢)، دار إحياء التراث العربي.
٢٣- المزي، (١٩٩٢م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، (تحقيق: بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة.
٢٤- المعلمي، (٢٠١٠م)، التنكيل بما في تأنيث الكوثري من الأباطيل (ط٤)، (تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، مكتبة المعارف للنشر.
٢٥- الهروي، (٢٠٠٦م)، معجم مشتبه أسامي المحدثين، (تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري)، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
٢٦- مسلم، (١٩٨٣م)، صحيح مسلم شرح النووي، دار الكتاب العربي بيروت.

* * *

محتويات البحث

الموضوع
المقدمة
مشكلة البحث
منهج البحث
أهداف البحث
إضافة البحث
خطة البحث
الدراسات السابقة
حدود البحث
المبحث الأول: مفهوم تعيين الرواة عند المحدثين وأهميته
المطلب الأول: مفهوم تعيين الرواة
المطلب الثاني: أهمية تعيين أسماء الرواة عند المحدثين
المبحث الثاني: من أسباب اهتمام المحدثين بتعيين أسماء الرواة
المطلب الأول: الخطأ في اسم الراوي
المطلب الثاني: تعدد أسماء الراوي الواحد
المطلب الثالث: ذكر الراوي مهملاً
الخاتمة
المراجع والمصادر
فهرس